

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم
الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد كريم الطراونة
وعضوية القضاة السادة
جميل المحادين ، ناجي الزعبي ، د. محمد الطراونة ، ياسر الشبلي

المميز :

المميز ضده : الحق العام .

بتاريخ ٢٠١٣/٣/١٤ تقدم المميز بهذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة
الجنايات الكبرى بتاريخ ٢٠١٣/٢/٢٨ في القضية رقم ٢٠١٣/١٩٥ والمتضمن ما يلي :
١- إدانة المتهم بجرم حمل وحيازة أداة حادة خلافاً لأحكام المادة ١٥٦ عقوبات والحكم
عليه بالحبس مدة شهر واحد والرسوم والغرامة عشرة دنائير والرسوم محسوبة له
مدة التوقيف ومصادرة الأداة الحادة حال ضبطها .

٢- عملاً بالمادة ٢٣٦ من قانون أصول المحاكمات الجزائية تجريم المتهم
بجناية هناك العرض خلافاً لأحكام المادة ٢/٢٩٦ عقوبات .

وعطفاً على ما جاء بقرار التجريم وعملاً بأحكام المادة ٢/٢٩٦ عقوبات الحكم بوضع
المجرم بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة سبع سنوات والرسوم
محسوبة له مدة التوقيف وعملاً بأحكام المادة ٧٢ عقوبات تنفيذ العقوبة الأشد بحق المجرم
لتصبح وضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة سبع سنوات والرسوم محسوبة له مدة
التوقيف .

طالباً قبول التمييز شكلاً وموضوعاً ونقض القرار الحكم المميز وللأسباب التالية :

أولاً : أخطأت محكمة الجنايات الكبرى فيما ذهبت إليه في حكمها المميز حيث بنت
قناعتها الشخصية على استنتاجات محل شك وتأويل والأحكام الجزائية تنبى
على العلم واليقين وهذا واضح من خلال :

١. عدم وجود تقرير طبي يفيد تعرض المجني عليه لاعتداء جنسي .
٢. عدم رغبة المشتكي عرض ابنه عز الدين على الطبيب الشرعي .
٣. عدم مشاهدة أو ضبط أداة حادة .
٤. تم إسقاط الحق الشخصي فلو كان الشاهد صادق بروايته لما تم التنازل .

ثانياً : أخطأت محكمة الجنايات الكبرى فيما ذهبت إليه بعدم الأخذ بالتناقضات الجوهرية في هذه القضية وخاصة في شهادة كل من الشاهد وتناقضها مع الشاهد وشهادة الشاهدة والشاهد أمام المحكمة .

ثالثاً : وبالتناوب (مع عدم التسليم بوقائع هذه القضية) أخطأت محكمة الجنايات الكبرى فيما توصلت إليه بمخالفة تطبيق القانون من حيث التكييف القانوني للواقعة ذلك أن المادة ٢/٢٩٨ عقوبات هي التي تحكم النزاع بدلاً من المادة ٢/٢٩٦ عقوبات كون المجني عليه دخل برضاه ورافق المميز مما يعني عنصر الرضا بات واضحاً .

رابعاً : أخطأت محكمة الجنايات الكبرى من حيث تطبيق القانون على الوقائع فلم تفرد الإسناد القانوني على الأركان وعناصر الجرائم ما هي الأفعال التي آتاها المميز والتي تشكل هذه الأركان وهذا أن قرار الحكم المميز مشوب بقصور في التعليل والتسبب وفساد في الاستدلال .

وبتاريخ ٢٠١٣/٣/١١ رفع النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى ملف القضية الجنائية رقم ٢٠١٣/١٩٥ فصل ٢٠١٣/٢/٢٨ على محكمتنا عملاً بالمادة ١٣/ج من قانون محكمة الجنايات الكبرى مبدياً أن الحكم الصادر بحق المتهم جاء مستوفياً لجميع الشروط القانونية واقعةً وتسبباً وعقوبةً ولا يشوبه أي عيب من العيوب التي تستدعي نقضه الوارد ذكرها في المادة ٢٧٤ من قانون أصول المحاكمات الجزائية .

وبتاريخ ٢٠١٣/٣/٢٦ قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعته الخطية انتهى فيها بطلب قبول التمييز شكلاً وورده موضوعاً وتأييد القرار المميز .

القرار

بعد التدقيق والمداولة نجد إن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى وفي القضية الجنائية رقم ٢٠١٣/١٩٥ قد أحالت المتهم إلى محكمة الجنايات الكبرى لملاحقته عن تهمة جنائية هتك العرض وفقاً لأحكام المادة ٢/٢٩٦ عقوبات وجنحة حمل وحيازة أداة حادة طبقاً للمادة ١٥٦ عقوبات .

وتتلخص وقائع هذه الدعوى وكما وردت بإسناد النيابة العامة إنه وبحدود الساعة السادسة من مساء يوم ٢٠١٢/١٢/١٠ وأثناء وجود المجني عليه المولود بتاريخ ١٩٩٩/١١/٢٥ بالقرب من منزل ذويه حضر إليه المتهم واستدرجه بحجة أنه يريد إعطائه شيئاً لشقيقه إلى منزل تحت الإنشاء يعود لذوي الأخير وبعد دخول المجني عليه المنزل أشهر عليه أداة حادة (موسى) وقال له (بتخليني أنيك ولا أضربك في وجهك) وأدخله إلى إحدى الغرف وألزمه الحائط والتصق به من الخلف وحرك جسمه على مؤخرته ثم أدخل يده من بنطلونه وحسس على مؤخرته ثم أخرج قضيبه وأخذ يلعب به وفي تلك الأثناء حضر ذوو المجني عليه الذين علموا من رفاقه بذهابه برفقة المتهم إلى ذلك المنزل وضبطوه معه بالغرفة ذاتها وقدمت الشكوى وجرت الملاحقة .

نظرت محكمة الجنايات الكبرى الدعوى حسبما هو وارد في محاضرها وبعد سماعها لبينة النيابة العامة وبينة الدفاع أصدرت قرارها بتاريخ ٢٠١٣/٢/٢٨ حيث اعتنقت الوقائع التالية :

إنه وبتاريخ ٢٠١٢/١٢/١٠ وفيما كان المجني عليه وهو من مواليد ١٩٩٩/١١/٢٥ متواجداً في منطقة تل الأربعين لحضور عزاء لابن عمه المتوفى وفيما كان يلعب بالقرب من منزل ذويه برفقة شقيقه الشاهد أوس حيث كانت الساعة بحدود السادسة مساءً قام المتهم بالمناداة عليه وطلب منه مرافقته بحجة أنه يريد إعطائه شيئاً لشقيقه الأكبر المدعو حيث قام المجني عليه بمرافقته فقام المتهم بإدخاله إلى منزل تحت الإنشاء يعود لذوي المتهم ويلصق لمنزلهم وبعد دخول المجني عليه قام المتهم بإشهار موسى ووضع

على رقبته وقال له ((إذا ما بتخليني أنيكك بضربك في وجهك)) وقام بإدخاله إلى إحدى الغرف التي لا يوجد فيها شبابيك وقام بدفعه إلى الحائط والتصق به من الخلف وأخذ يحرك جسمه عليه من الخلف ويلز عليه ثم قام بإدخال يده من خلال بنطلونه حيث لامست يده مؤخرة المجني عليه وأخذ يحسس عليها فأدار المجني عليه وجهه باتجاه المتهم فقام الأخير بإخراج قضيبه وأخذ يلعب به أمام المجني عليه عندها قام والد المجني عليه وشقيقه بالمناداة عليه فقام المتهم بإلقاء الموسيقى أرضاً وطلب من المجني عليه أن يلوذ بالفرار وخرج المتهم إلى الخارج فالتقى بوالد المجني عليه وفي تلك الأثناء خرج المجني عليه خلفه من الغرفة ذاتها بعد أن خرج من الشباك وقام والد المجني عليه بسؤال المتهم عما فعل مع ابنه وحصلت مشاجرة بينهما وسأل بعد ذلك والد المجني عليه ابنه عما حصل معه فأخبره بما أقدم عليه المتهم على من أفعال .

وبتطبيق القانون على الوقائع التي توصلت إليها محكمة الجنايات الكبرى بأن قيام المتهم بحضن المجني عليه من الخلف بحيث لاصقت مؤخرة المجني عليه لمقدمة جسم المجني عليه وقيامه بتحريك منطقة قضيبه على مؤخرة جسم المجني عليه وكذلك قيامه بإدخال يده من تحت بنطلون المجني عليه والتحسيس على مؤخرته وإخراج قضيبه واللعب به أمامه إنما تشكل تلك الأفعال كافة عناصر وأركان جنائية هتك العرض خلافاً لأحكام المادة ٢/٢٩٦ من قانون العقوبات ذلك أن تلك الأفعال قد استطلت إلى مكان في جسم المجني عليه تعتبر من العورات التي يحرص سائر الناس على سترها والذود عنها ولا يدخرون وسعاً في صونها والدفاع عنها وإن أفعاله هذه قد بلغت درجة كبيرة من الجسامة والفحش أخلت بعاطفة الحياء العرضي لدى المجني عليه حيث إنه يكفي لوقوع الجريمة في هذه الحالة مجرد المساس بالعورة التي يحرص الناس على سترها والحفاظ عليها ويستدل أن يكون ذلك بالقوة أو المباغثة ولا فرق في ذلك أن تقع الملامسة والأجسام عارية أو محجوبة بالملابس .

وعلى ضوء ذلك قضت محكمة الجنايات الكبرى بإدانة المتهم بجرم حمل وحياسة أداة حادة طبقاً لأحكام المادة ١٥٦ عقوبات والحكم عليه بالحبس مدة شهر واحد والرسوم والغرامة عشرة دنائير والرسوم ومصادرة الأداة الحادة حال ضبطها .

وعملاً بالمادة ٢٣٦ من الأصول الجزائية تجريم المتهم
بجناية هتك العرض طبقاً للمادة ٢/٢٩٦ عقوبات .

وعطفاً على قرار التجريم الحكم بوضع المجرم بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة سبع
سنوات والرسوم وعملاً بالمادة ٧٢ عقوبات تنفيذ العقوبة الأشد لتصبح وضعه
بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات والرسوم محسوبة له مدة التوقيف .

لم يرتض المحكوم عليه / المميز بهذا القرار فطعن فيه لدى محكمتنا وللأسباب
المبسوطة في لائحته والمنوه عنها في مطلع هذا الحكم .

كما رفع نائب عام الجنايات الكبرى أوراق هذه القضية كون الحكم مميزاً بحكم
القانون عملاً بالمادة ١٣/ج من قانون محكمة الجنايات الكبرى .

وفي الرد على أسباب التمييز جميعها التي يطعن فيها المميز بوزن البيئات وفي أن
الحكم جاء مشوباً بقصور في التعليل والتسبيب وفساد في الاستدلال .

وفي ذلك نجد إن المادة ١٤٧ من قانون أصول المحاكمات الجزائية قد أمدت
محكمة الموضوع حق وزن البيئات وترجيح بيئته على أخرى والأخذ بما تطمئن له
وطرح ما سواه بدون معقب عليها ما دامت البيئته لها أصل ثابت في الدعوى
والنتيجة التي توصلت إليها صحيحة ومقبولة .

وبتدقيق الأوراق فإن البيئته التي اعتمدت عليها محكمة الجنايات الكبرى هي بيئته لها
أصل ثابت في الدعوى ومؤلفة من شهادة الحدث المجني عليه وشهادة
والده المنقولة عنه وشهادة شقيقته وشقيقه المأخوذة على
سبيل الاستدلال .

وقد ورد بشهادة المجني عليه (ما يلي) أعرف المتهم بالشكل وكان
الوقت بحدود المغرب وكنت عند دار عمي لأنه كان في عزاء ابن عمي المرحوم
وكنت العب أنا وأخوي الطميمة وأثناء ذلك أجا لعندي

وقال لي في معاي شغلة بدي أعطيك إياها عشان تعطيها لأخوك وفوتني على
دار مش مسكونة وقال لي فوت على الغرفة ولما فتت جوه راح طال
الموسى حطه على رقبتني وقال (إذا ما بتخليني أنيك بضر بك على وجهك)

دفعني على الحيط وصار يلز علي وأجا عبطني وصار يلز علي وصار جسمه ملزق في من ورا وبعدين أجا حط يده تحت البنطلون يده لامست (صرمي) وصار يحسس عليها من ورا درت وجهي عليه وبعدين اجا هو طلع (زبه) وصار يلعب بتبعه قدامي بيده وبعدين سمعت صوت أبوي صار ينادي لما سمع صوت أبوي دخل تبعه وقال لي (روح فل) وبعدين سألني أبوي شو اللي صار معاي وبعدين سولفت له بعد عشرة دقائق تقريباً .

بينما ورد بشهادة والد المجني عليه (..... حضر إلي ابني) وقال لي بأن هناك شخصاً قام بالمناداة على المجني عليه وأخذه إلى منزلهم الموجود مقابل منزل شقيقي الذي كان فيه بيت العزاء وأشار لي ابني على ذلك المنزل وهذا البيت تحت الإنشاء وقد كان معي في ذلك الوقت ابنتي المدعوة وابني وقمت بالمناداة على ابني إلا أن أحداً لم يرد علي عندها قمت أنا بالدوران حول المنزل ودخلت إلى داخل المنزل وكنت أنادي عندها تفاجأت بالمتهم يخرج من داخل إحدى الغرف فسألته (مين إنت) فقال لي أنا وفي تلك الأثناء خرج ابني من داخل الغرفة التي خرج منها وسألته (انت شو بتساوي مع الولد جوه فقال لي) ولا شي) وكان ابني في حالة ارتباك وتعب (مش قادر يسولف نهائياً واستفسرت منه عما حصل معه وذلك بعد حوالي ربع ساعة من إخراجه من ذلك المنزل فأخبرني بأنه أثناء وإن كان يلعب في الشارع قام المتهم بالمناداة عليه وقال له (تعال بدي أعطيك غرض لأخوك) فذهب ابني والمجني عليه برفقته وأخذه إلى المنزل الذي كان لا يزال قيد الإنشاء وأدخله إلى الغرفة جوه وسحب عليه موسى وقال له (يا بتخليني أنيكك يا بضربك موسى في وجهك) وقال لي بأن المتهم صدد وجهه إلى الحائط وقام المتهم بإخراج قضيبه وحضن المجني عليه من الخلف ولامس قضيبه مؤخرة ابني وقام باللعب بقضيبه على مؤخرة ابني من الخلف من فوق الملابس وأخبرني ابني المجني عليه بأن المتهم كان قد أدخل يده أسفل البنطلون على خلفيته وأنه قام بالتحسيس على مؤخرته من تحت البنطلون) وبشهادة شقيقة المجني عليه التي أيدت هذه الوقائع وبسؤال المحكمة للشاهدة أجابت (..... إن شقيقي المجني عليه بقي داخل المنزل مدة حوالي أسبوعين ولم يكن يخرج ولم يكن يلعب مع الأولاد بسبب هذه الواقعة حيث أثرت عليه).

وكذلك شهادة شقيق المجني عليه المأخوذة على سبيل الاستدلال الذي أكد واقعة استدراج المتهم للمجني عليه لمنزل قيد الإنشاء .

وعليه فإن هذه البيئة جاءت متساندة ويؤيد بعضها بعضاً وإن شهادة والد المجني عليه المنقولة عن الحدث / المجني عليه يتوافر فيها شرط المادة ١٥٧ من الأصول الجزائية .

وحيث إن أفعال المحكوم عليه / المميز التي آتاها بعد أن هدد المجني عليه بالموسى والمتمثلة بحضنه من الخلف بحيث لاصق مؤخرة المجني عليه من جسمه وقيامه بتحريك منطقة قضيبيه على مؤخرة جسم المجني عليه وإدخال يده تحت بنطال وكلسون المجني عليه والتحسيس على مؤخرته وإخراج قضيبيه أمامه واللعب به ، فإن ذلك يشكل استتالة إلى مكان في جسم المجني عليه يعد عورة وقد خدشت عاطفة الحياء العرضي لدى المجني عليه وإن تهديد ومباغطة المتهم للمجني عليه يشكل عنصر الإكراه المادي من قبل المتهم يشكل سائر أركان وعناصر جنائية هناك العرض طبقاً للمادة ٢/٢٩٦ من قانون العقوبات وحيث توصلت محكمة الجنايات الكبرى لهذه النتيجة فتكون قد طبقت القانون تطبيقاً سليماً في حكمها الذي جاء مستجمعاً لمقوماته القانونية ومحمولاً على أسباب ومستوفياً لجميع الشروط القانونية واقعةً وتسببياً وعقوبةً وأنه لا يشوبه عيب من العيوب التي تستدعي نقضه .

لهذا وتأسيساً على ما تقدم نقرر رد التمييز وتأييد الحكم المميز وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ٤ رجب سنة ١٤٣٤ هـ الموافق ١٤/٥/٢٠١٣ م

القاضي المترئس

عضو

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقيق / غ.د.